

تقييم واقع الاستثمار السياحي في الجزائر في ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

دراسة تحليلية 2012-2023

*Evaluation of Tourism Investment in Algeria in the Context of the Tourism Development 2012-2023 Master Plan 2030 an analytical study*صليح عبدالله^{1*}، عبدالحفيظي أحمد²¹ مخبر MQEMAAD، جامعة الجلفة، الجزائر، Abdellah.sailaa@univ-djelfa.dz² مخبر MQEMAAD، جامعة الجلفة، الجزائر، ahmed.abdelhafidi@univ-djelfa.dz

تاريخ القبول: 2025/11/29

تاريخ الاستلام: 2025/08/10

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستثمار السياحي في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لسنة 2023، وقد أظهرت النتائج أن الاستثمار السياحي يُشكل أحد المحاور الأساسية ضمن هذا المخطط، إلا أن القطاع السياحي لا يزال يعاني من ضعف التنافسية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 116 من بين 140 دولة حسب تقرير سنة 2019، كما كشفت الدراسة عن وجود تباين واضح في توزيع الاستثمارات السياحية عبر مختلف المناطق، ويعد مشكل العقار السياحي من أبرز العراقيل التي تواجه تطور الاستثمارات في هذا القطاع،

علاوة على ذلك، سجلت الدراسة ضعفاً ملحوظاً في جهود الترويج السياحي على المستوى الدولي، كما لوحظ تأخر كبير في إنجاز المشاريع المبرمجة للقطاع، مع تجاوز واضح للأجال المحددة، ما انعكس سلباً على توفر الهياكل والمنشآت السياحية الكفيلة بتلبية احتياجات السياحة المحلية والدولية، وبالتالي عدم بلوغ الأهداف المسطرة على المدى المتوسط.

الكلمات المفتاحية: سياحة، استثمار سياحي، مخطط توجيهي، تهيئة سياحية.

تصنيف JEL: P33, L83

Abstract:

This study aims to evaluate the state of tourism investment in Algeria within the framework of the 2023 Strategic Tourism Development Master Plan. The findings reveal that tourism investment constitutes a key pillar of the plan; however, the sector continues to suffer from low competitiveness, with Algeria ranking 116th out of 140 countries according to the 2019 Travel and Tourism Competitiveness Report. The study also highlights a pronounced imbalance in the distribution of tourism investments across regions, which does not reflect the country's rich and diverse tourism potential. Among the main obstacles hindering investment growth is the issue of access to tourism-designated land. Furthermore, the study identifies a notable weakness in international tourism promotion efforts, despite Algeria's exceptional natural and cultural assets. Significant delays in the execution of planned sectoral projects were also observed, with deadlines frequently exceeded. This has adversely affected the availability of infrastructure and facilities required to meet the needs of both domestic and international tourists, ultimately hindering the achievement of the plan's medium-term objectives.

Keywords: Tourism, Tourism Investment, Tourism Development Master Plan.**JEL Classification:** L83, P33

تعد الجزائر من الدول التي تزخر بمقومات سياحية طبيعية، ثقافية وتاريخية غنية ومتنوعة، تؤهلها لتكون وجهة سياحية بامتياز على المستوى الإقليمي والدولي فرقعها الجغرافية الشاسعة، وتنوع مناخها واثراء تراثها الحضاري، يمنحها قدرات تنافسية كبرى في السوق السياحية العالمية. وعلى الرغم من ذلك، ظل هذا القطاع مهمشاً لسنوات طويلة، نتيجة الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعائدات الوطنية، ومع تذبذب أسعار النفط، أضحت الحاجة ملحة إلى تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال تفعيل القطاعات البديلة ومن بينها القطاع السياحي، باعتباره رافداً واعداً للتنمية المستدامة وخلق الثروة ومناصب الشغل.

ومن هذا المنطلق، أطلقت الدولة الجزائرية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق (SDAT 203) كإطار استراتيجي ومرجعي لتطوير السياحة على المدى المتوسط والبعيد، وفق رؤية شاملة تدمج الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. يهدف إعادة تنظيم وهيكل القطاع السياحي بما يعزز من مساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني، وتقليص التبعية التاريخية لعائدات المحروقات، من خلال تحويل الإمكانيات السياحية الجزائرية إلى موارد مستدامة وقابلة للتثمين الاقتصادي.

ويعد الاستثمار السياحي أحد المحاور الجوهرية ضمن هذا المخطط، والذي يعول عليه بشكل كبير في توسيع العرض السياحي وتحسين نوعيته، من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو إنجاز منشآت الإيواء، والهيكل الترفيهية، وتثمين المواقع السياحية والثقافية، مع الحرص على تحقيق توزيع جغرافي متوازن يراعي خصوصيات كل منطقة، وذلك من خلال تهيئة مناخ استثماري محفز عن طريق تحديث الإطار القانوني والتنظيمي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو مشاريع ذات مردودية اقتصادية واجتماعية.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة: إلى أي مدى يساهم المخطط التوجيهي للسياحة 2030 في تطوير الاستثمار السياحي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2023؟

2.1. أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

— تسليط الضوء على الإطار النظري للاستثمار السياحي والمخطط التوجيهي الوطني للتهيئة السياحية في أفق 2030؛

— دراسة تطور الاستثمارات السياحية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2023، ضمن سياق تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛

— تحليل المؤشرات السياحية المنجزة في إطار تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030؛

— تقييم مدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف الاستراتيجية المخطط التوجيهي الوطني للتهيئة السياحية 2030، لا سيما على المدى المتوسط؛

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. مفهوم السياحة: تعد السياحة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعقدة، وقد تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم باختلاف الجهات والمنطلقات. فبحسب منظمة السياحة العالمية تعرف السياحة على أنها جميع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد أثناء سفرهم وإقامتهم في أماكن خارج بيئتهم المعتادة، لمدة لا تتجاوز سنة واحدة، لأغراض الترفيه أو العمل أو غيرها. (World Tourism Organization (UNWTO), 1995, p. 10) وفي نفس السياق

يرى (Chris, John , & Alan , 2008, p. 7) أن السياحة تتمثل في الحركة المؤقتة قصيرة الأمد للأشخاص نحو وجهات خارج أماكن إقامتهم المعتادة، وما يصاحب ذلك من أنشطة خلال الإقامة. كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد عند انتقالهم مؤقتاً إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، وذلك لمدة لا تتجاوز 12 شهراً متتالية، بهدف الترفيه أو العمل أو غيره من الأغراض غير المرتبطة بتلقي أجر من المكان المقصود بالزيارة وتشمل السياحة ثلاثة أنواع رئيسية: السياحة المحلية: عندما يسافر السكان داخل حدود بلدهم، السياحة الوافدة: زيارات الأشخاص من خارج البلد، السياحة الصادرة: سفر المواطنين إلى خارج بلدهم. (James , 1997, p. 26) كما يضيف (Mathieson & Wall, 1982) بعداً تكملياً، معتبرين أن السياحة تشمل الحركة المؤقتة، والأنشطة المرافقة، بالإضافة إلى البنى والتسهيلات التي توفر لتلبية احتياجات السياح. وبذلك، فإن السياحة تتضمن ثلاث مكونات مترابطة: الحركة، النشاط، والخدمات الداعمة، ما يجعلها قطاعاً متعدد الأبعاد يتجاوز مجرد التنقل.

2.2. الاستثمار السياحي: يعد الاستثمار السياحي أحد المحركات الرئيسة لتفعيل النشاط السياحي، إذ يسهم بشكل فعال في تطوير البنى التحتية للمؤسسات السياحية وتوسيع آفاق الخدمات المقدمة للسياح. كما يُعد من الأنشطة الاقتصادية الواعدة، لما يتيح من فرص استثمارية ذات قدرة تنافسية عالية في السوق السياحية العالمية، الأمر الذي يُسهم في ترسيخ مقومات صناعة سياحية متكاملة ومستدامة.

1.2.2. مفهوم الاستثمار السياحي: تتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم الاستثمار السياحي وفقاً لاختلاف الزاوية التي يُنظر من خلالها إلى هذا النشاط. إذ يركز على الجانب التخطيطي والقانوني، حيث يقصد بالاستثمار السياحي إقامة منشآت ومرافق سياحية وفقاً للضوابط المعتمدة في مجال الفنادق وقواعد الاستثمار العامة، وذلك داخل مناطق التوسع السياحي المحددة. ويرتكز هذا الاستثمار على استغلال العقار السياحي المهيأ مسبقاً لإنجاز مشاريع مبرمجة في إطار المخطط التوجيهي للهيئة السياحية. (رشيد، 2017، صفحة 7)

في المقابل، يبرز تعريف آخر ضمن البعد الاقتصادي للاستثمار السياحي باعتباره توظيفاً لرؤوس الأموال في إنشاء أو تطوير منتجات وخدمات سياحية تُصنّف ضمن عناصر الجذب السياحي، بهدف تسويقها وتحقيق مردود اقتصادي على رأس المال المستثمر. وتشمل الصناعة السياحية في هذا الإطار مختلف الهياكل والمنشآت القادرة على استيعاب الطلب السياحي، مثل الفنادق، ووكالات السفر، وشبكات الطرق والمطارات ووسائل النقل والاتصالات، بالإضافة إلى المرافق المخصصة للراحة والترفيه كمناطق الاستجمام، والمطاعم، والأندية، والتظاهرات الثقافية، والتي تُعد جميعها من مخرجات الاستثمار السياحي. (مسكين وداودي، 2017) أما الاتجاه الثالث، فيسلط الضوء على البعدين البشري والمادي معاً، حيث يعرف الاستثمار السياحي على أنه القدرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية بهدف تكوين رأس المال المادي وتنمية رأس المال البشري في القطاع السياحي، من خلال إنشاء البنى التحتية والخدمات مثل الفنادق، المدن السياحية، المطاعم، والمنزهات، إلى جانب إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة، بهدف رفع القدرة التشغيلية للقطاع وتحسين جودة الخدمات المقدمة. (عبود وأمال، 2017، صفحة 631)

من خلال ما سبق يمكن القول أن يُقصد بالاستثمار السياحي توظيف رؤوس الأموال والموارد البشرية في إنشاء وتطوير منشآت ومنتجات سياحية متنوعة، تشمل البنى التحتية، المنشآت الفندقية، المرافق الترفيهية، وخدمات النقل والاتصالات، وذلك وفقاً للضوابط المعتمدة وقواعد الاستثمار العامة، وداخل مناطق التوسع السياحي المحددة. ويهدف هذا الاستثمار إلى تطوير عناصر الجذب السياحي وتسويقها بشكل فعال، بما يحقق مردوداً اقتصادياً مستداماً على رأس المال المستثمر. كما يشمل الاستثمار السياحي إقامة الفنادق، المدن السياحية، المطاعم،

المنتزهات، إلى جانب إعداد كوادر بشرية مؤهلة، بغرض تعزيز الطاقة الإنتاجية والتشغيلية للقطاع، وضمان تقديم خدمات سياحية عالية الجودة تستجيب لمتطلبات الطلب المحلي والدولي، مع الاعتماد على العقار السياحي المهيأ سلفاً ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

2.2.2. خصائص الاستثمارات السياحية: تتسم الاستثمارات في القطاع السياحي بجملة من السمات المميزة التي تحدد طبيعتها وتميزها عن غيرها من القطاعات الاستثمارية الأخرى، ويمكن تلخيص أبرز هذه الخصائص فيما يلي: (رشيد، 2017، صفحة 7)

- طابعها طويل الأجل: تعد الاستثمارات السياحية استثمارات في أصول ثابتة، وتمتد عادةً على فترات زمنية طويلة تتراوح بين 20 و25 سنة، ما يجعلها عرضة لتقلبات سياسية واجتماعية قد تؤثر على مردوديتها.
- بطء العائد على الاستثمار: بالنظر إلى طول دورة حياة المشروع السياحي، فإن العائد المالي غالباً ما يكون مؤجلاً ولا يتحقق في الأمد القصير، ما يتطلب صبراً واستراتيجية استثمارية طويلة المدى.
- انخفاض مرونة التغيير: لا تسمح طبيعة المشاريع السياحية، مثل الفنادق والمنتجعات، بسهولة تحويلها إلى أنشطة استثمارية أخرى في حال فشلها أو انخفاض الجدوى الاقتصادية منها.
- ارتفاع الحاجة إلى العمالة المؤهلة: تتطلب هذه المشاريع مستويات عالية من التشغيل، وتشترط توظيف يد عاملة مدربة ومؤهلة لضمان تقديم خدمات ذات جودة تنافسية.
- مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية: تعد الاستثمارات السياحية من أهم الآليات المحفزة للنمو الاقتصادي، حيث تسهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وزيادة الدخل السياحي وتحسين ميزان المدفوعات

3.2.2. مزايا الاستثمار السياحي بالجزائر: في إطار سعيها لمنح القطاع السياحي مكانة استراتيجية ضمن مخطط التنمية الوطنية، عملت الجزائر على توفير مجموعة من الحوافز التشريعية والمالية لتشجيع الاستثمار السياحي، فقد تم إدراج تسهيلات ضريبية مهمة، من أبرزها: خضوع النشاطات السياحية - باستثناء وكالات الأسفار - إلى ضريبة أرباح الشركات بنسبة 23% فقط، بدل النسبة العامة المقدرة بـ26%. كما يستفيد الشباب المستثمرون الحاصلون على دعم من أجهزة التمويل العمومية (كالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والصندوق الوطني لدعم القرض المصغر) من إعفاء كلي من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ بدء النشاط. (المديرية العامة للضرائب، 2025)

ويهدف تحفيز إنشاء المؤسسات السياحية الجديدة، يستفيد المستثمرون الوطنيون والأجانب من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات، في حين خُصصت فترة إعفاء مدتها 3 سنوات لوكالات الأسفار والمؤسسات الفندقية. كما تم منح إعفاء من الرسم على النشاط المهني لفترة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، ابتداءً من تاريخ دخول المؤسسة حيز الاستغلال.

أما فيما يخص الرسم على القيمة المضافة، فقد تم تخفيضه إلى 9% بالنسبة للخدمات السياحية والفندقية والحموية، بالإضافة إلى خدمات المطاعم السياحية المصنفة وتأجير سيارات النقل السياحي، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2027. كما نص قانون المالية التكميلي لسنة 2021 على تخفيض نسب الفائدة البنكية إلى 3% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، و2% لتلك المنجزة في الشمال، مع مدة استفادة تصل إلى 5 سنوات للقروض التي تتجاوز فترة سدادها 7 سنوات، و3 سنوات للقروض ذات السداد الأقصر.

وقد عزز القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 الإطار التحفيزي للاستثمار من خلال منح امتيازات إضافية، من بينها: الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا، الإعفاء من رسوم التسجيل والإشهار العقاري عند تأسيس الشركات أو زيادة رأسمالها، والإعفاء من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأملاك العقارية المخصصة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2025)

3.2. استراتيجية النهوض بالسياحة في الجزائر في ضوء المخطط الوطني للهيئة السياحية 2030: في إطار سعيها للنهوض بقطاع السياحة وتعزيز مكانة الجزائر كوجهة سياحية دولية، اعتمدت السلطات الجزائرية منذ سنة 2001 استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحسين الصورة السياحية للجزائر في الخارج، واستقطاب الاستثمارات لتطوير وتسويق المنتج السياحي المحلي. وقد تم تمديد هذه الرؤية التي كانت في البداية لآفاق 2025، لتصبح رؤية استراتيجية تمتد حتى عام 2030. (وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، 2008a، صفحة 22)

ويعد المخطط التوجيهي للهيئة السياحية (SDAT 2030) الإطار العملي لتجسيد هذه الاستراتيجية، حيث يسعى إلى تحقيق انطلاقة فعلية وحيوية للسياحة الوطنية من خلال إدماج الجزائر ضمن الشبكات العالمية للسياحة، وجعلها مقصداً سياحياً مميزاً على الساحة الدولية. ويتمثل الهدف المحوري للمخطط في قلب الاتجاه السائد، بتحويل الجزائر من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل لهم.

وقد استُمد هذا المخطط من القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والذي يضع السياحة ضمن منظور تنموي بعيد المدى. كما يُشكل هذا المخطط جزءاً لا يتجزأ من الرؤية الوطنية الشاملة لتهيئة الإقليم، مرتكزاً على خمس آليات أساسية لضمان فعالية تنفيذه وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

يرتكز المخطط الوطني التوجيهي للهيئة السياحية (SDAT 2030) على خمس آليات رئيسية تهدف إلى إرساء أسس تنمية مستدامة ومتكاملة للسياحة في الجزائر، وتتمثل في: (وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، 2008a، صفحة 22)

1. تثمين الوجهة السياحية الجزائرية والترويج لها محلياً ودولياً؛
 2. تحسين جودة الخدمات السياحية والارتقاء بمستوى الأداء المهني في القطاع؛
 3. تطوير الأقطاب السياحية ذات الأولوية وتحفيز الاستثمار السياحي؛
 4. اعتماد آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كخيار استراتيجي في تطوير المشاريع السياحية؛
 5. وضع مخطط تمويل عملي ومستدام لدعم وتنفيذ المشاريع السياحية.
- أما الأهداف الرئيسية التي يسعى هذا المخطط إلى تحقيقها فتتمثل فيما يلي:
- جعل السياحة أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي الوطني؛
 - تحقيق تأثير مضاعف على القطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة كالزراعة، البناء، الأشغال العمومية، الصناعة، الصناعات التقليدية، والخدمات؛
 - تحقيق توازن بين تنمية السياحة والمحافظة على البيئة، من خلال دمج مبدأ الاستدامة في مسار التنمية السياحية؛

- تثمين التراث التاريخي والثقافي عبر اعتماد استراتيجيات سياحية مستدامة تحترم التنوع الثقافي وتحمي الموروث الثقافي وتدعم التنمية المحلية؛

- تحسين صورة الجزائر على الصعيد الدولي، من خلال تغيير نظرة الفاعلين الدوليين تجاه السوق السياحية الجزائرية والعمل على جعلها سوقًا رئيسية ذات جاذبية عالية، وليس مجرد وجهة ثانوية

1.3.2. أهداف المخططات الجزئية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: يتضمن المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT 2030) مجموعة من الأهداف الجزئية التي تهدف إلى تحقيق التكامل والتوازن في تطوير القطاع السياحي، وذلك من خلال تبني مخططات تفصيلية تترجم التوجهات الكبرى إلى مشاريع عملية. ويمكن تلخيص أبرز هذه المخططات كما يلي: (وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، 2008b، صفحة 22)

أ. مخطط وجهة الجزائر: يهدف هذا المخطط إلى تحسين الصورة الذهنية للجزائر في الخارج، والتي لا تزال تعاني من تصورات سلبية وغياب واضح للاستثمار في الترويج السياحي. وتسعى الاستراتيجية إلى تعزيز عناصر القوة السياحية الوطنية وصياغة هوية ترويجية قائمة على الأصالة، والابتكار، والجودة، بما يسمح بترسيخ مكانة الجزائر كوجهة سياحية متكاملة وتنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي

ب. مخطط الأقطاب السياحية للامتياز: يركز هذا المخطط على تطوير أقطاب سياحية رئيسية وفقًا للخصوصيات الجغرافية والطبيعية لكل إقليم، بهدف تحقيق تنمية سياحية متوازنة ومستدامة. ويشمل ذلك تسهيل الجاذبية والتنافسية الاقتصادية، وتثمين المقومات المحلية. وقد أحصت وزارة السياحة 205 منطقة للتوسع السياحي موزعة عبر التراب الوطني، وهذه الأقطاب تتمثل في:

- القطب السياحي للامتياز في شمال شرق الجزائر: يغطي القطب السياحي للامتياز شمال شرق الجزائر مساحة تُقارب 30.347 كم²، ويمتد على شريط ساحلي يفوق 310 كلم، يضم 170 شاطئًا، إلى جانب مساحة غابية واسعة تقدر بـ 874.000 هكتار، وما يزيد عن 30 ينبوعًا طبيعيًا، مما يمنحه تنوعًا بيئيًا يؤهله لأن يكون وجهة سياحية جذابة. ويشمل هذا القطب ولايات عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، وسوق أهراس. وتسعى هيئة تنمية السياحة إلى تحفيز الديناميكية السياحية بهذا القطب من خلال برمجة مشاريع كبرى، تشمل سلاسل فندقية عالمية وقرى سياحية متميزة، تستجيب لمتطلبات السياح محليًا ودوليًا. وقد تم افتتاح عدد من الفنادق أو هي قيد الافتتاح، مثل سلسلة فنادق "أكور-مهري" في قسنطينة (640 سريرًا)، سكيكدة، سطيف، وعنابة (كل منها 320 سريرًا)، بالإضافة إلى فنادق راقية كفندق "سامارا" (406 سريرًا) وفندق "عناني" (304 سريرًا) بقسنطينة، فضلًا عن 79 فندقًا خاصًا موزعًا بين سكيكدة، عنابة، قسنطينة، والطارف، بطاقة إجمالية تصل إلى 5965 سريرًا. كما يتم العمل على تطوير قرى سياحية متميزة، أبرزها قرية "مسيدة" السياحية بالطارف التي تنجزها شركة الإمارات الدولية للاستثمار بسعة 2440 سريرًا، وقرية "سيدي سالم" السياحية بعنابة التي تشرف عليها شركة "سيدار" السعودية بطاقة 4938 سريرًا، إلى جانب المنتزه البيئي والسياحي "منتزه دنيا" بعنابة، الذي يُعد أحد المشاريع المهيكلية الهامة بالمنطقة.

- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: القطب السياحي للامتياز شمال وسط البلاد يمتد على مساحة تُقدّر بـ 33.877 كيلومترًا مربعًا، ويضم شريطًا ساحليًا يفوق طوله 651 كيلومترًا، يحتوي على 225 شاطئًا، و 874.000 هكتار من الغابات، بالإضافة إلى أكثر من 39 ينبوعًا طبيعيًا. ويشمل هذا القطب ولايات: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، وتيزي وزو. يعرف القطب حاليًا ديناميكية عمرانية وسياحية نشطة،

من خلال العديد من ورشات البناء والتجهيز، حيث تم برمجة مجموعة من المشاريع الكبرى ضمن استراتيجية تطوير أقطاب التنافسية والامتياز، أبرزها:

- المدينة الجديدة سيدي عبد الله
- المدينة الجديدة بوينان
- المدينة الجديدة بوقزول

أما فيما يتعلق بتوسيع القدرة الإيوائية الفندقية لهذا القطب، نظرًا لأهميته الاستراتيجية وموقعه الجغرافي المتميز، فقد تم التخطيط لإنجاز العديد من المشاريع الرامية إلى تعزيز البنية السياحية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للزوار وتتمثل في الفنادق التي تم إطلاقها أو في طور الإطلاق. (وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، 2008، صفحة 21)

الجدول رقم (03): الفنادق التي تم إطلاقها أو في طور الإطلاق بالقطب السياحي للامتياز شمال وسط

النوع	المكان	عدد الاسرة
فنادق السلسلة	فنادق ماريوت بقصر الصنوبر	394
	فندق إيبيس مهري باب الزوار	231
	فنادق هيلتون (امتداد) المحمدية	322
	فنادق أكور - مهري باب الزوار	230
	فندق إيبيس مهري الجزائر آغا	240
	فندق نوفوتيل مهري الجزائر آغا	360
الفنادق الراقية	فندق لافيدر بير خادم:	274
	فندق تراست باب الزوار	250
الفنادق المعيارية	41 فندق خاص (الجزائر، بومرداس، البلدية، تيبازة)	3655
المجموع	-	9295

المصدر: (وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، 2008، صفحة 21).

- القرى السياحية المتميزة: جيل جديد من المنتجعات من خلال:

الجدول رقم (04): القرى السياحية المتميزة بالقطب السياحي للامتياز شمال وسط

المشروع	المستثمر	عدد الاسرة
قرية سياحية منتدى الجزائر. موريتي 1. الجزائر	شركة "إيميرال" الإماراتية.	2004
قرية الساحل السياحية. الجزائر	شركة SDH ماريوت لتطوير الفنادق.	460
قرية سيدي فرج السياحية. الجزائر	شركة القدرة الإماراتية.	360
قرية سياحية زوالدة الغربية. الجزائر	الشركة السعودية (سيدار).	6885
القرية السياحية عين الشرب. عين طاية. الجزائر	شركة الإمارات الاستثمارية الكويتية + مجموعة الاستثمار الكويتية. الكويت	5985
قرية العقيد عباس السياحية تيبازة	شركة إعمار الإماراتية	1240
القرية السياحية واد بلة القيسارية. تيبازة	مجموعة سيفيتال	1246
قرية صغيرة السياحية. بومرداس	شركة سيدار السعودية	2697

17510	شركة أمريكية - تونس - جزائرية	القرية السياحية "ميدي سي" بودواو البحري. بومرداس
1282	مجموعة سيفيتال	قرية أجريون السياحية. بجاية
1282	مجموعة سيفيتال	قرية أجريون السياحية. بجاية
---	مجموعة الإماراتية للاستثمار الصناعي	منتزه دونيا بارك البيئي والسياحي. الجزائر

المصدر: (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، 2008، ص 45).

- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: يمتد القطب السياحي للامتياز شمال غرب على مساحة تقدر بـ 35.000 كلم²، ويتميز بشريط ساحلي يتجاوز 400 كلم، يحتضن 125 شاطئاً، إلى جانب مساحة غابية تقدر بـ 5.000 هكتار، وما يزيد عن 50 ينبوعاً طبيعياً. ويشمل هذا القطب ولايات: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، وغيليزان.. ويعد هذا القطب موجهاً ليكون من أبرز الوجهات السياحية على الصعيد الوطني، وهو ما يفسر الجهود المبذولة لتأهيله عبر تعزيز البنية التحتية وتوفير المرافق الضرورية، بما في ذلك مشاريع التوسعة الفندقية التي توفر قدرة استيعابية تصل إلى 10.146 سريراً سياحياً.

وفي هذا الإطار، يجري العمل على إنشاء جيل جديد من القرى السياحية المتميزة، من بينها منتزه "دونيا بارك" البيئي والسياحي بوهران، الذي تشرف عليه مجموعة الإماراتية للاستثمار الصناعي، ومشروع "حلم سياحي" ببلدية مداغ (ولاية وهران) التابع لمجموعة جيلالي مهري، وقرية "هيلوس كريستيل" السياحية بوهران التي تستوعب 220 سريراً، وتشرف عليها الشركة الفرنسية "Résidence Hélios"، إضافة إلى قرية "موسكاردا" السياحية بولاية تلمسان بسعة 732 سريراً، التي تُنجز من طرف شركة الإمارات الدولية للاستثمار، ما يعكس توجهها واضحاً نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتطوير عروض سياحية راقية في هذا القطب الحيوي. (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، 2008، صفحة 21)

- القطب السياحي للامتياز - جنوب شرق الواحات: يمتد هذا القطب على مساحة تقارب 160.000 كلم²، ويزخر بـ 5.000 هكتار من الغابات وأكثر من 50 ينبوعاً طبيعياً. ويشمل ولايات: غرداية، بسكرة، الوادي، والمنيعية. يشهد القطب جهوداً ملحوظة لتطوير بنيته التحتية السياحية، أبرزها إعادة تهيئة مطاري غرداية وبسكرة الدوليين ليشكلا منفذين محوريين لتدفق السياح نحو المنطقة. كما يُعد إنجاز الخط العابر للصحراء خطوة استراتيجية تهدف إلى تسهيل الوصول إلى المنطقة وتحفيز الاستثمار السياحي فيها.

ورغم الإمكانيات الطبيعية والثقافية الغنية التي يزخر بها هذا القطب، فإن المشاريع السياحية المبرمجة لتعزيز طاقات الإيواء تبقى محدودة؛ إذ تم التخطيط لإنجاز 26 فندقاً بمعايير سياحية بطاقة استيعابية تصل إلى 2.092 سريراً فقط، ما يشير إلى ضرورة تكثيف الجهود للاستثمار في هذه الوجهة الواعدة. (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، 2008، صفحة 21)

- القطب السياحي للامتياز - جنوب غرب: يمتد هذا القطب على مساحة شاسعة تُقدّر بـ 603.000 كلم²، ويضم مناطق ذات عمق حضاري وثقافي وتنوع طبيعي فريد، مثل: توات، القرارة، وطريق القصور، ويشمل ولايات أدرار، تيميمون، وشار. يتمتع القطب بمؤهلات كبيرة تؤهله ليكون محوراً للسياحة الثقافية والبيئية، خصوصاً في ظل مشاريع التهيئة الجاري تنفيذها، كطريق القصور الذي يندرج ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع اليونسكو في إطار مشروع "صحراء الثقافات والشعوب".

أما على صعيد الإيواء السياحي، فقد تم برمجة مجموعة من المشاريع تشمل إنشاء فنادق فخمة وفنادق ذات معايير عالمية، إلى جانب قرية سياحية متميزة: "قصر ماسين" بتميمون (ولاية أدرار)، بسعة فندقية راقية تصل إلى 912 سريرًا، ما يعكس توجهًا نحو تطوير السياحة الراقية في هذا القطب الاستثنائي. تشمل هذه المبادرات فندق "رياض ماسين" بسعة 100 سرير، وفندق "قصر ماسين" بسعة 96 سريرًا، بالإضافة إلى 41 قصرًا خاصًا موزعًا على ولايات أدرار وبشار والبيض والنعام، بطاقة استيعابية تصل إلى 1317 سريرًا. ويعد مشروع قرية قصر ماسين، الذي تشرف عليه مجموعة "جنوب الاستثمار والتطوير" (SID)، أحد أبرز المشاريع السياحية الموجهة لتعزيز مكانة الجنوب الجزائري كوجهة سياحية راقية، بطاقة استيعابية إضافية تبلغ 92 سريرًا.

- **القطب السياحي للامتياز- الجنوب الكبير (طاسيلي):** يقع هذا القطب في ولاية إليزي، ويمتد على مساحة شاسعة تقدر بـ 284.618 كلم². ويُعدّ من أبرز الأقطاب السياحية ذات البعد التراثي العالمي، حيث يزخر بمواقع أثرية نادرة وثروات طبيعية متميزة. كما تتوفر بالمنطقة مساحات عقارية مهيأة ومخصصة للاستثمار السياحي، لاسيما بمنطقة جانت. ويحتوي القطب أيضًا على ستة ينابيع للمياه المعدنية المعروفة بخصائصها العلاجية، مما يعزز من فرص تنمية السياحة الصحية. وفي إطار دعم البنية الفندقية، تمت برمجة مشروع لإنجاز فندق فخم بطاقة استيعابية تبلغ 150 سريرًا.

- **القطب السياحي للامتياز- الجنوب الكبير (تمراست):** يمتد هذا القطب على مساحة تبلغ 654,200 كيلومتر مربع ويشمل ولاية تمراست، وهي منطقة تزخر بتراث ثقافي وطبيعي مصنّف ضمن التراث العالمي. وتعد من أبرز وجهات السياحة الصحراوية في الجزائر. وضمن المشاريع المبرمجة على مستوى هذا القطب، تم التخطيط لإنجاز أربعة فنادق بإجمالي طاقة استيعابية تقدر بـ 225 سريرًا.

ج. **مخطط نوعية السياحة:** يهدف هذا المخطط إلى تحسين جودة العرض السياحي الوطني، من خلال التركيز على تطوير التكوين والتعليم المهني في المجال السياحي، بالإضافة إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بما يواكب التطورات العالمية في صناعة السياحة ويسهم في تقديم خدمات ذات مستوى عالٍ تتماشى مع متطلبات السائح العصري.

د. **مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** يركز نجاح المخطط التوجيهي لهيئة السياحة على التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص؛ إذ يتولى القطاع العام مهام تهيئة الأقاليم السياحية، الحفاظ على المناظر الطبيعية، وتوفير البنى التحتية الأساسية، بينما يضطلع القطاع الخاص بمهام الاستثمار والاستغلال السياحي. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا المخطط:

- جعل مداخل البلاد أكثر جاذبية للسياح؛
- تحسين الخدمات القاعدية في المناطق السياحية، لاسيما فيما يتعلق بالنظافة وتوفير المياه؛
- تسهيل الوصول إلى المواقع والقرى السياحية المصنّفة؛
- تحسين جودة الخدمات السياحية من خلال التكوين المستمر؛
- المحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة.

هـ. **مخطط تمويل السياحة:** نظرا لما يتطلبه الاستثمار السياحي من رؤوس أموال كبيرة، مقابل عوائد تتحقق على المدى الطويل، يهدف هذا المخطط إلى دعم وتمويل المشاريع السياحية من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية، وتشجيع بيئة استثمارية مواتية. وتتجلى أهدافه فيما يلي:

- حماية ودعم المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان استمرارية المشاريع السياحية وتفادي تعثرها؛
- استقطاب المستثمرين الكبار من داخل وخارج الوطن؛
- تقديم حوافز مالية وضريبية لتشجيع الاستثمار السياحي؛
- تسهيل وتكثيف شروط التمويل البنكي بما يتلاءم مع خصوصية الأنشطة السياحية.

2.3.2. الاستراتيجية المرحلية لتنفيذ المخطط الوطني للتهيئة السياحية في الجزائر في أفق 2030: شرعت وزارة السياحة والصناعات التقليدية في تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على مراحل زمنية مدروسة، تمتد إلى غاية عام 2030، وذلك بهدف تحقيق التحول المنشود في القطاع السياحي. وقد تم تقسيم عملية التنفيذ إلى ثلاث مراحل، حيث تم تخصيص:

- **المرحلة الأولى (2007-2008):** وضعت هذه المرحلة لتحقيق الأهداف قصيرة المدى، وارتكزت على إطلاق الديناميكيات الأساسية الخمس للمخطط، إلى جانب وضع الأسس الأولى للاستثمار السياحي. وشملت هذه المرحلة المهام التالية: (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، 2008b، صفحة 18)

- تحديد وتعريف المراكز السياحية والقرى السياحية ذات الطابع المتميز؛
- رسم استراتيجية لكل مركز سياحي وتحديد الرؤية الخاصة بكل قرية سياحية متميزة؛
- التواصل مع الفاعلين الرئيسيين في القطاع السياحي من مشغلين، ومروجين، ومستثمرين؛
- الشروع في المفاوضات الرسمية وإطلاق المشاريع النموذجية للقرى السياحية المتميزة.
- **المرحلة الثانية (2009-2015):** خصّصت هذه المرحلة لتحقيق الأهداف متوسطة المدى، وقد تركزت على الانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التفعيل الممنهج، من خلال الإجراءات التالية:
- تفعيل استراتيجية تسويق الوجهة السياحية الجزائرية محليا ودوليا؛
- إنشاء اللجنة التوجيهية المكلفة بقيادة وتنسيق خطة "وجهة الجزائر"؛
- إطلاق خطة تحسين جودة الخدمات السياحية المعروفة بـ "Plan Qualité Tourisme (PQT)؛
- تطوير منظومة الاستقبال على مستوى المداخل الرئيسية للتراب الوطني، بما يشمل المطارات والموانئ والمعابر البرية؛ (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، 2008b، صفحة 18)

- توحيد الإجراءات المتعلقة بتنفيذ مخطط SDAT، وتوفير الأطر اللازمة للدعم المالي والفني؛
 - رفع وتيرة الإنجاز لتحقيق الأهداف المرسومة ضمن المخطط، وتوسيع نطاق المشاريع السياحية ذات الأولوية
- كما تهدف الاستراتيجية الوطنية للتهيئة السياحية 2030 إلى ضمان المبادرة السريعة والتحفيز الإيجابي للسياحة الجزائرية؛ وللقيام بذلك، يعتمد الأمر على "خطة العمل" ذات الأهداف المادية والمالية:
- وتهدف "خطة الأعمال" إلى تلبية الطلب الدولي والطلب الوطني الذي سيتجاوز أحد عشر مليون سائح محلي في عام 2030.

- **الأهداف المادية للمرحلة الأولى (2008-2015):** تهدف الجزائر إلى استقبال 2.5 مليون سائح سنة 2015 مع إنشاء حوالي 40.000 سرير بمواصفات دولية منها 30.000 سرير عالي الجودة في المدى القريب و 10.000 سرير في المدى المتوسط مع توفير 400.000 فرصة عمل (مباشرة وغير مباشرة) بالإضافة إلى 91.600 مقعد تدريسي.

- الأهداف النقدية للمرحلة الأولى (2008-2015): تقدر الاستثمارات السياحية العامة والخاصة اللازمة للفترة 2008-2015 بـ 2.5 مليار دولار أمريكي. والجدول التالي يوضح الأهداف المراد تحقيقها.

الجدول رقم (06): المؤشرات السياحية المسطرة

السنوات	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون سائح
عدد الاسرة	84.869	75.000 عالي الجودة
المساهمة في الناتج المحلي	1.7%	3%
الايادات	215 مليون دولار	1500 الى 2000 مليون دولار
مناصب التشغيل	200.000	400.000 مباشر وغير مباشر
التدريب (مقاعد التدريس)	51.200	91.600

المصدر: (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، 2008b، ص 18)

- المرحلة الثالثة (2015-2030): خصصت لتحقيق الأهداف طويلة المدى.

3. الإطار التحليلي للدراسة:

1.3. واقع السياحة في الجزائر: رغم ما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية متنوعة، سواء من حيث الموقع الجغرافي الاستراتيجي أو التنوع الثقافي والتراثي الغني، إلا أن مكانتها على خارطة السياحة الدولية لا تزال دون المستوى المأمول. فقد صنف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لسنة 2019 الجزائر ضمن الدول الإفريقية الأقل تنافسية في المجال السياحي، حيث احتلت المرتبة 116 عالمياً من بين 140 دولة شملتها الدراسة (World Economic Forum, 2019). أما على الصعيد المغربي، فقد جاءت في المرتبة الرابعة بعد كل من المغرب، مصر، وتونس. يُمكن تحليل واقع القطاع السياحي في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات المحورية، من أبرزها: حجم تدفق السياح الأجانب، مستوى العائدات المتأتية من النشاط السياحي، مدى مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل، فضلاً عن درجة تنافسية بيئة الاستثمار السياحي ومدى قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

1.1.3. تدفق السياح إلى الجزائر: يعد تدفق السياح مؤشراً على جاذبية الوجهات السياحية وق شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في تدفقات السياح والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (07): تطور حركة السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2012-2023

السنة	عدد السياح الأجانب	السياح المقيمين بالخارج	المجموع
2012	955.981	1.652.955	2.634.056
2013	153.964	1.768.578	2.732.731
2014	125.940	1.361.248	2.301.373
2015	121.083.1	873.826	1.709.994
2016	712.322.1	732.716	2.039.444
2017	1.708.375	742.410	2.450.785
2018	2.018.753	638.360	2.657.113
2019	1.933.778	437.278	2.371.056
2020	509.736	81.295	591.031

125.238	58.243	66.995	2021
2.039.444	640.668	757.380	2022
3.508.292	1.096.989	2.519.195	2023

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

يظهر الجدول تطور عدد السياح الأجانب والمقيمين بالخارج الذين زاروا الجزائر خلال 12 سنة. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى 3 مراحل رئيسية:

— مرحلة النمو التدريجي (2012-2018): شهدت هذه الفترة نموًا ملحوظًا في عدد السياح الأجانب والمقيمين بالخارج، حيث ارتفع العدد الإجمالي من 2.634.056 في 2012 إلى 2.657.113 في 2018، وتعد سنة 2018 من أفضل السنوات من حيث عدد السياح الأجانب (2.018.753) والمجموع الكلي. هذا النمو يعكس زيادة نسبية في الاهتمام بالسياحة الجزائرية، خاصة من الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، وأيضًا من الزوار الأجانب في إطار سياحة ثقافية أو عائلية.

— مرحلة التراجع الحاد (2019-2021): رغم البداية القوية في 2019 بعدد إجمالي بلغ 2.371.056، شهدت سنتا 2020 و2021 تراجعًا حادًا حيث قدر عدد السياح سنة 2020 و2021 بـ 591.031 و125.238 سائح على التوالي ويعود هذا الانخفاض الكبير إلى جائحة كوفيد-19، التي تسببت في إغلاق الحدود وتجميد حركة السفر عالميًا.

— مرحلة التعافي والانتعاش (2022-2023): بدأت الأرقام في التعافي مجددًا سنة 2022، لتصل إلى 2.039.444 وسنة 2023 شهدت طفرة كبيرة، حيث بلغ عدد السياح الإجمالي 3.508.292، من بينهم 2.519.195 سائحًا أجنبيًا، وهو أعلى رقم مسجل في الفترة بأكملها هذا يدل على عودة قوية للسياحة الوافدة إلى الجزائر، نتيجة لحملات ترويجية، تخفيف الإجراءات التأشيرة السياحية، أو عودة الحركة الاقتصادية والاجتماعية بعد الجائحة.

2.1.3. الموسم السياحي الصحراوي: يشكل الموسم السياحي الصحراوي أحد أبرز محركات النشاط الاقتصادي في

المناطق الجنوبية حيث تعكس الإحصائيات المتعلقة به حجم الاقبال السياحي والجدول التالي يوضح ذلك

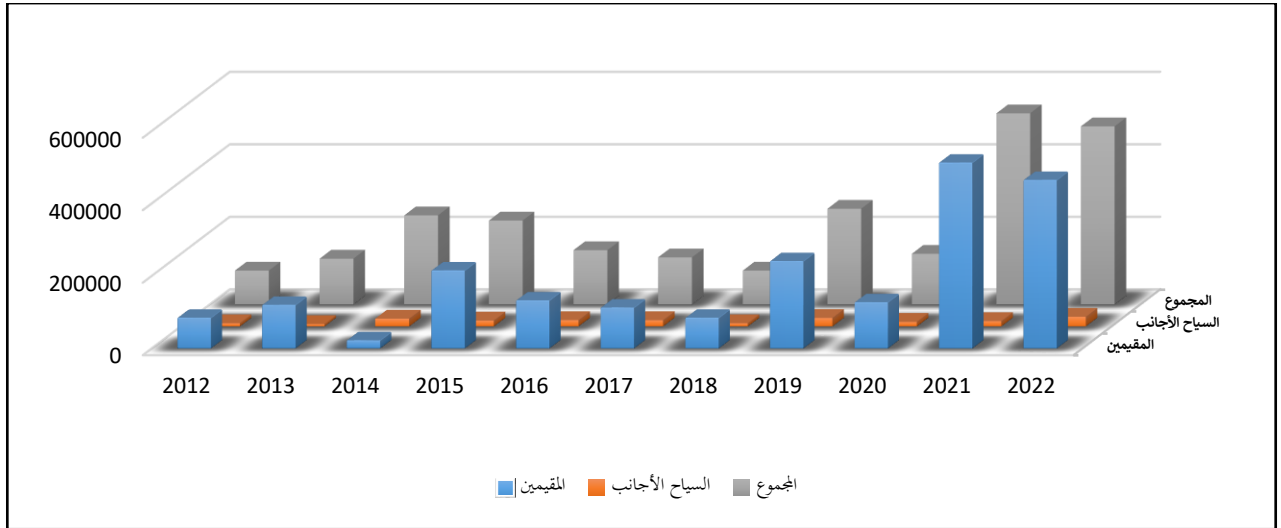
الجدول رقم(08): حجم التدفق السياحي نحو المناطق الصحراوية الجزائرية (2012-2022)

السنوات	المقيمون	السياح الأجانب	المجموع
2012	84.581	9184	93765
2013	095.120	6618	126.713
2014	730.224	508.21	246.238
2015	373.215	504.16	231.877
2016	597.132	506.17	150.103
2017	837.112	502.17	130.339
2018	84.581	9184	93.765
2019	240.927	23.501	264.428
2020	127.418	12.857	140.275
2021	512.871	15.035	527.906
2022	465.025	26.827	491.852

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ نمو تدريجي في عدد السياح الذين زاروا المناطق الصحراوية وقد بلغ تعدادهم من 93.765 سائح سائح سنة 2012 إلى 246.238 سنة 2014، وقد يعود ذلك إلى الترويج للمناطق الصحراوية من خلال تنظيم مهرجانات ومواسم سياحية لجذب الزوار، استقرار أمني شجع على التنقل إلى المناطق الصحراوية، إلا أنه من سنة 2015-2018 عرف عدد السياح انخفاضا من 231.877 إلى 93.765، وقد تعزى أسباب الانخفاض إلى الوضع الأمني في بعض المناطق الجنوبية وتأثير الأحداث الإقليمية مثل الأزمة الليبية والأزمة المالية، وفي سنة 2019 عرفت السياحة الصحراوية انتعاش كبير وصل إلى حدود 264.000 سائح ثم تراجع عدد السياح سنة 2020 ليصل إلى 140.000 سائح ويعود سبب هذا التراجع إلى تأثير جائحة كورونا وما صاحبها من إغلاق الحدود الدولية، تعليق الرحلات السياحية الداخلية والخارجية بسبب الخوف من العدوى، أما في الفترة الممتدة من 2021 إلى 2022 عرفت السياحة الصحراوية قفزة كبيرة ليصل عدد السياح إلى 527.906 و 491.852 سائح في سنة 2021، 2022 على التوالي ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تركيز كبير على السياحة الداخلية نتيجة القيود على السفر الخارجي، زيادة الاهتمام بالوجهات الطبيعية والصحراوية كبديل آمن بعد الجائحة، تحسن نسبي في البنية التحتية بالإضافة إلى حملات ترويجية مكثفة من الوكالات المحلية لتشجيع زيارة الجنوب.

الشكل رقم (01): عدد السياح في المواسم السياحية الصحراوية 2012-2022



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الرسمية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية.

3.1.3. السياحة العكسية (السياح الخارجيين من الجزائر): تمثل السياحة العكسية أحد المؤشرات الدالة على تحولات جوهرية في سلوكيات الطلب السياحي، حيث تعكس بعمق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الجزائر. ويوضح الجدول التالي تجليات هذه الظاهرة وتطورها.

الجدول رقم (09): خروج الجزائريين نحو الخارج بين سنة 2012 – 2023

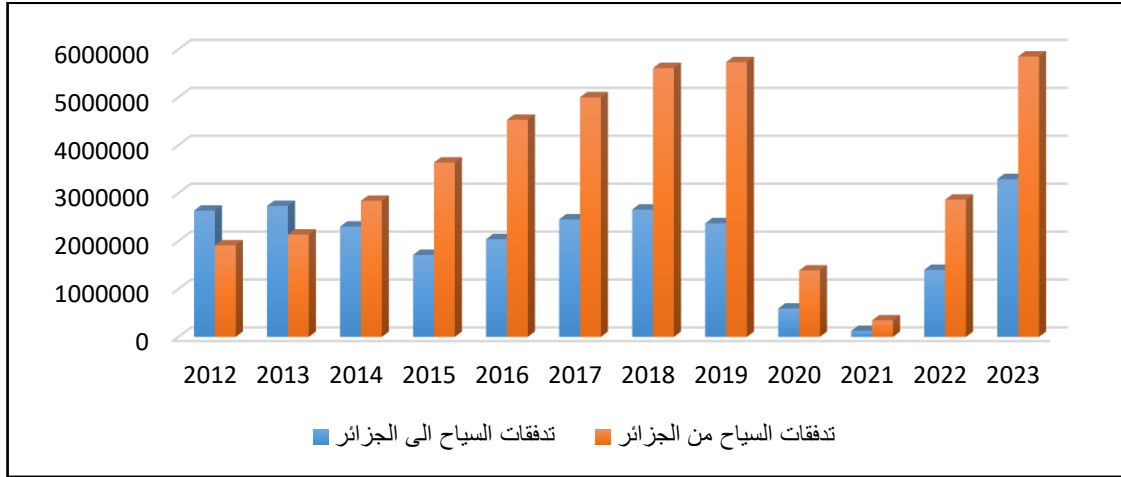
العدد	السنوات	العدد	السنوات	الجزائريين المتجهين نحو الخارج
5.609.947	2018	1.910.558	2012	
5.731.814	2019	2.135.525	2013	
1.385.601	2020	2.839.104	2014	
344.162	2021	3.638.140	2015	
2.864.606	2022	4.529.524	2016	
5.851.189	2023	5.000.000	2017	

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

عرفت الجزائر نموًا مستمرًا في أعداد السياح المغادرين نحو الخارج خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019، حيث ارتفع العدد من نحو 1.9 مليون إلى أكثر من 5.7 مليون سائح. غير أن هذا الاتجاه التصاعدي شهد تراجعًا حادًا في عام 2020، إذ انخفض عدد السياح المغادرين إلى حوالي 1.3 مليون، ثم إلى أقل من 350 ألف سائح في عام 2021، وذلك بفعل التداعيات العالمية لجائحة كوفيد-19 وتقييدات السفر الدولية الصارمة.

في عام 2022، بدأت ملامح التعافي بالظهور مع تسجيل نحو 2.8 مليون سائح مغادر، تلتها قفزة نوعية في عام 2023، حيث بلغ عدد السياح المتجهين نحو الخارج حوالي 5.85 مليون. وتُبرز البيانات في الشكل البياني التالي مقارنة بين تدفقات السياحة الوافدة والصادرة، مما يعكس ديناميكية الحركة السياحية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (02): حركة السياحة من وإلى الجزائر خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من خلال الشكل البياني أعلاه، يُلاحظ أن السياحة الوافدة إلى الجزائر خلال عامي 2012 و2013 كانت تفوق نظيرتها الصادرة، غير أن هذا الاتجاه تغير بدءًا من سنة 2014 إلى غاية 2019، حيث شهدت الجزائر ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد السياح الجزائريين المتوجهين إلى الخارج مقارنة بعدد السياح الأجانب الوافدين إليها. ويُعزى هذا التفاوت إلى عدة عوامل من أبرزها: ارتفاع تكاليف السياحة الداخلية، ضعف جودة الخدمات والبنية التحتية السياحية، محدودية الترويج والتسهيلات المقدمة، إلى جانب رغبة المسافرين في خوض تجارب سياحية مختلفة.

في حال استمرار هذا الوضع، فإن الجزائر قد تتحول تدريجيًا إلى بلد مُصدر للسياح بدلًا من أن تكون وجهة سياحية جاذبة، خاصة في ظل احتدام المنافسة الإقليمية والدولية، وتزايد العروض المغرية المقدمة من قبل شركات الطيران ووكالات السفر الأجنبية، إلى جانب الجاذبية التي توفرها بعض الدول المجاورة، التي تستقطب أعدادًا كبيرة من السياح الجزائريين.

من جهة أخرى، تظهر البيانات تحسنا تدريجيًا في أعداد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال السنتين الأخيرتين (2022 و2023)، ما يعد مؤشرًا إيجابيًا على بدء تعافي القطاع السياحي بعد تداعيات جائحة كورونا. وتجدر الإشارة إلى أن عامي 2020 و2021 شهدا انخفاضًا حادًا في حركة السياحة في كلا الاتجاهين، نتيجة الإغلاق الشامل للحدود وتوقف الأنشطة السياحية الدولية.

وبرز تطور كبير في سنة 2023 حيث وصل عدد الجزائريين المسافرين للخارج إلى ذروته في حدود 6 مليون، وتزامن ذلك مع تحسن واضح في عدد السياح الوافدين ما يشير إلى عودة قوية للنشاط السياحي بعد الجائحة وقد يعود ذلك إلى: تنوع المنتج السياحي، تخفيف إجراءات التأشيرة، تحسن البنية التحتية، فعالية الترويج السياحي.

4.1.3. التدفقات المالية: تعد الإيرادات الناتجة عن الإنفاق السياحي أحد المصادر الأساسية للدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول، لما لها من دور فعال في دعم الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن كونها وسيلة مهمة لتوفير العملة الصعبة وتعزيز ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (10): الاتجاهات المالية للقطاع السياحي في الجزائر (2012-2020) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات	196.4	230.3	258.1	304	209	140.5	169	165	429
النفقات	427.8	410.2	611.8	677	475	580	494	500	232.6
الرصيد	-231.4	-179.4	-353.7	-373	-266	-439.5	-325	-335	196.4

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً للبيانات الرسمية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية

سجل الميزان السياحي للجزائر عجزاً مستمراً خلال الفترة المدروسة، مما انعكس سلباً على مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات. فقد تجاوزت النفقات السياحية بشكل دائم الإيرادات، ما يعكس نمواً متزايداً في ظاهرة السياحة العكسية.

على سبيل المثال، بلغت النفقات السياحية في عام 2015 حوالي 677 مليون دولار، في حين لم تتجاوز الإيرادات 304 ملايين دولار، مسجلة عجزاً قدره 373 مليون دولار. وعلى الرغم من التحسن النسبي في الإيرادات السياحية خلال سنة 2020، حيث بلغت 429 مليون دولار، فإن النفقات بقيت مرتفعة عند حدود 232.6 مليون دولار، مما أدى إلى استمرار العجز وإن كان بأقل حدة (-196.4 مليون دولار) ويُعزى هذا العجز المزمن إلى عدة عوامل، أبرزها:

- ضعف جاذبية الوجهة السياحية الجزائرية على المستوى الدولي؛
- التأثير السلبي للأزمات الأمنية في المنطقة على تدفق السياح الأجانب؛
- ارتفاع تكاليف الخدمات السياحية محلياً مقارنة بجودتها المحدودة؛
- ضعف التكوين والتأهيل المهني للعاملين في المؤسسات والمنشآت السياحية.

5.1.3. مساهمة السياحة في الناتج المحلي: وتشمل مجموع الإنفاق المباشر داخل بلد بعينه على السياحة من قبل الأفراد المقيمين وغير المقيمين لأغراض مختلفة

الجدول رقم (11): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 2012-2023 الوحدة: %

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
2012	1.4	2018	1.7
2013	1.5	2019	1.38
2014	1.5	2020	0.61
2015	1.3	2021	0.81
2016	1.4	2022	1.06
2017	1.6	2023	1.47

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

يبين الجدول رقم (11) تطور مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2023. تُظهر الأرقام أن مساهمة السياحة ظلت مستقرة نسبياً بين 1.3% و1.6% خلال الفترة من 2012 إلى 2017، مسجلة أعلى نسبة في سنة 2018 بـ 1.7%. غير أن هذه النسبة شهدت انخفاضاً حاداً في سنة 2020 لتبلغ 0.61%، نتيجة مباشرة لتداعيات جائحة كوفيد-19 التي أثرت بشكل كبير على النشاط السياحي محلياً

وعالميا. بعد هذه الأزمة، بدأ القطاع في التعافي تدريجيا، حيث ارتفعت النسبة إلى 0.81% في 2021 ثم إلى 1.06% في 2022، وصولا إلى 1.47% في 2023، مما يدل على تحسن واضح في الأداء السياحي. ورغم هذا التحسن، فإن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى محدودة، مما يعكس الحاجة إلى مزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع وتعزيز دوره كرافد من روافد النمو الاقتصادي في الجزائر.

6.1.3. مساهمة السياحة في التشغيل: يمثل القطاع السياحي في الجزائر مصدرا هاما لخلق مناصب شغل، سواء بشكل دائم أو موسمي، مما يسهم بشكل مباشر في تقليص معدلات البطالة ودعم سوق العمل الوطني

الجدول رقم (12): مساهمة السياحة في سوق العمل الجزائري (2012-2023) الوحدة: بالآلاف

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
2012	105	2018	308
2013	138	2019	320
2014	261	2020	261
2015	265	2021	265
2016	270	2022	270
2017	300	2023	/

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا للبيانات الرسمية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية

نلاحظ من خلال المعطيات أن عدد مناصب الشغل في قطاع السياحة عرف منحنى تصاعديا واضحا بين 2012 (105 ألف) و 2019 (320 ألف)، مما يعكس تطورا نسبيا في الاهتمام بالقطاع وقدرته على خلق فرص عمل من خلال زيادة الاستثمار في البنى التحتية السياحية، إطلاق العديد من المشاريع الفندقية بالإضافة الى تحفيزات حكومية لتعزيز السياحة كقطاع بديل للنفط. غير أن هذا المسار عرف تراجعا في سنة 2020 حيث انخفض العدد إلى 261 ألفا نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19، إلا أن القطاع حافظ على هذا المستوى في سنة 2021 و 2022 (265 ألفا و 270 ألفا على التوالي)، ما يشير إلى استقرار نسبي ومحاولات تعافي تدريجية. بشكل عام، يظهر الجدول أن السياحة قطاع واعد في مجال التشغيل ويمكن أن يساهم بفعالية في التخفيف من البطالة إذا ما تم دعمه وتطويره بشكل مستدام.

7.1.3. عدد المنشآت السياحية وطاقة الإيواء: يمثل الجدول رقم (13) المنشآت السياحية وطاقة الإيواء خلال الفترة ما بين (2012-2013)

الجدول رقم (13): عدد المنشآت السياحية وطاقة الإيواء ما بين سنوات 2012-2023

المنشآت	طاقة الإيواء	السنوات	المنشآت	طاقة الإيواء
2012	1155	2018	1368	119.155
2013	1176	2019	1417	125.676
2014	1185	2020	1449	127.614
2015	1195	2021	1502	132.266
2016	1231	2022	1576	145.526
2017	/	2023	1638	151.052

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

8.1.3. توزيع طاقة الإيواء حسب نوع المنتج السياحي: يمثل الجدولين المواليين توزيع طاقة الإيواء حسب نوع المنتج خلال الفترة ما بين (2012-2017) والفترة (2018-2023)

الجدول رقم(14): توزيع الطاقة الإيوائية حسب نوع المنتج السياحي في الجزائر خلال الفترة 2012-2017

2017	2016		2015		2014		2013		2012		
عدد الأسرة	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	
69.861	66.155	903	62.479	870	61.012	872	55.988	798	54.186	778	حضري
31.632	30.500	231	30.380	230	27.962	209	29.886	219	29.886	219	شاطئي
4892	4780	56	3636	55	4548	60	6058	94	5954	93	صحراوي
4266	4102	22	3866	21	1259	26	5467	46	5467	46	معديني
1883	1883	19	1883	19	1825	18	1405	19	1405	19	مناخي

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

الجدول رقم(15): توزيع الطاقة الإيوائية حسب نوع المنتج السياحي في الجزائر خلال الفترة 2018-2023

2023	2022		2021		2020		2019		2018		
عدد الأسرة	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	
97.221	93.906	1154	85.577	1115	81.863	1070	80.470	1045	74.712	1002	حضري
39.059	37.586	283	33.588	582	32.971	253	32.926	252	32.581	249	شاطئي
6986	6946	68	6620	83	4598	80	5895	76	5477	73	صحراوي
5339	5189	33	4598	27	1883	27	4502	25	4502	25	معديني
1947	1899	20	1883	19	1825	91	1883	19	1883	19	مناخي

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

تعكس بيانات الجدولين رقم (14) و(15) تطور توزيع طاقة الإيواء السياحي في الجزائر حسب نوع المنتج السياحي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2023، وتبرز بوضوح التوجه العام نحو تعزيز المنتج الحضري على حساب باقي الأنماط السياحية، وخاصة المنتج الصحراوي والجبلي، رغم ما تزخر به الجزائر من مؤهلات طبيعية وثقافية في هذه المناطق. ففي سنة 2023، شكّل المنتج الحضري ما نسبته 64.7% من إجمالي طاقة الإيواء، بعدد بلغ 97,221 سريرًا موزعة على 1,154 فندقًا، مقارنة بـ 54,186 سريرًا و778 فندقًا فقط في سنة 2012، ويدل هذا التطور الكمي على جهود واضحة ضمن المخطط التوجيهي السياحي آفاق 2030 الرامية إلى رفع القدرات الاستيعابية في المدن الكبرى، خاصة العاصمة، وهران، قسنطينة، وغيرها، لتلبية الطلب المتزايد على السياحة الحضرية، بالمقابل ظل المنتج الصحراوي في موقع ثانوي، رغم تسجيل تحسن طفيف في عدد الأسرة (من 5,954 سريرًا في 2012 إلى 6,986 في 2023)، لكنه لا يزال لا يتجاوز 5.5% من إجمالي الطاقة، ما يكشف عن ضعف الاستثمار في هذا النوع الفريد والمميز من السياحة، بسبب عوائق مثل ضعف البنية التحتية، والمناخ الاستثماري المحدود، وضعف الترويج. أما المنتج الجبلي والمنتج الساحلي، فبقي أدأهما متوسطًا، حيث بلغت طاقة الإيواء في المنتج الجبلي سنة 2023 حوالي 5,339 سريرًا فقط، والمنتج الساحلي 39,059 سريرًا. وعلى الرغم من الأهمية السياحية للساحل الجزائري، إلا أن هذه الأرقام تظهر عدم استغلاله بشكل فعال مقارنة بالطلب المحتمل، لا سيما في فصل الصيف. بوجه عام، يظهر التحليل أن المخطط التوجيهي ساهم بشكل واضح في توسيع طاقة الإيواء الحضرية، لكن على حساب التوازن في توزيع الاستثمار السياحي بين مختلف الأقاليم والأنماط السياحية. وإذا كانت الأولوية للبنية التحتية في المدن مبررة، فإن التحدي القادم يكمن في تفعيل السياحة البديلة (الصحراوية، الجبلية، الثقافية) التي تمثل ثروة غير مستغلة ويمكن أن تشكل رافدا تنمويا حقيقياً، خصوصاً في المناطق الداخلية والجنوبية.

9.1.3. توزيع طاقة الإيواء حسب درجة التصنيف: يمثل الجدول رقم (16) توزيع طاقة الإيواء حسب درجة التصنيف خلال الفترة ما بين (2012-2023)

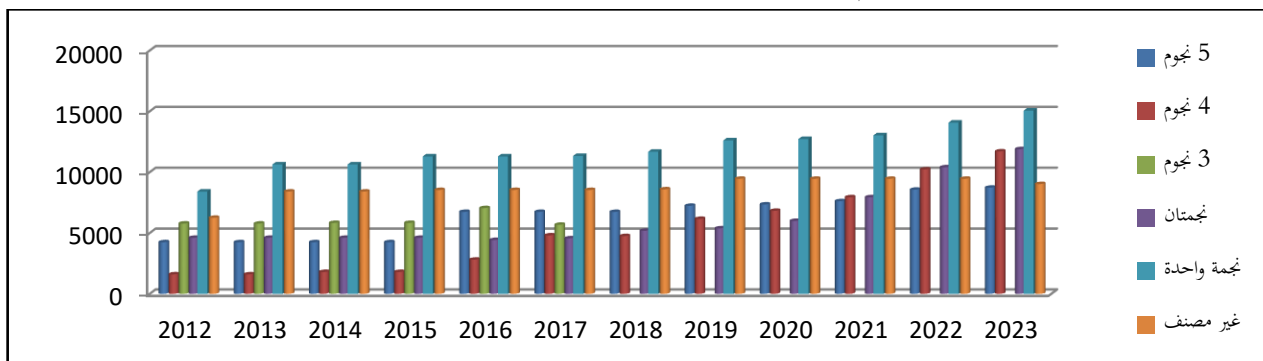
الجدول رقم (16): توزيع طاقة الإيواء حسب درجة التصنيف بين 2012-2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
8724	8559	7613	7345	7234	6734	6734	6734	4242	4242	4242	4242	*5
11705	10223	7935	6824	6161	4746	4805	2810	1800	1800	1600	1600	*4
11893	10403	7935	5995	5381	5185	5678	7045	5829	5829	5775	5775	*3
15060	14075	13027	12724	12612	11684	4565	4425	4605	4605	4605	4605	*2
9019	9456	9456	9456	9456	8590	11.335	11.295	11.295	10.639	10.639	8407	*1
8724	8559	7613	7345	7234	6734	8533	8533	8533	8406	8406	6250	غير مصنف

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا للبيانات الرسمية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية

تُعد الطاقة الاستيعابية للوحدات الفندقية وباقي المنشآت المخصصة لاستقبال السياح من أبرز المؤشرات التي يُقاس بها مستوى تطور القطاع السياحي في أي بلد مضيف، ويظهر الجدول رقم (16) بوضوح الزيادة التدريجية والمستمرة في عدد الأسرة على مستوى جميع درجات التصنيف، خاصة في الفئات ذات الجودة الأعلى. فقد ارتفعت الطاقة الإجمالية من حوالي 62,500 سرير في 2012 إلى 245,400 سرير في 2023، وهو ما يمثل تطورا كبيرا بنسبة تقارب 292% خلال 11 سنة. هذا التوسع الكمي يعد مؤشرا واضحا على بداية تفعيل المخطط التوجيهي السياحي آفاق 2030، الذي يهدف إلى رفع قدرات الإيواء وتحسين جودتها لمواكبة تطور الطلب السياحي الداخلي والخارج. كما نلاحظ تحسنا ملحوظا في الفئات العليا: على سبيل المثال، الفنادق ذات 4 نجوم قفزت طاقتها من 1,600 سرير في 2012 إلى 11,705 سرير في 2023، وهو ما يعكس توجهها نحو تحسين النوعية والرفع من مستوى الخدمات. كذلك، ارتفعت طاقة الفنادق غير المصنفة من 6,250 إلى 8,724 سريرًا، وهو ما يشير إلى دمج المزيد من الفضاءات ضمن المنظومة السياحية الرسمية. كما يعزز هذا التطور الكمي قدرة الجزائر على استقطاب أعداد أكبر من السياح، مما يؤهلها تدريجياً للمنافسة على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، لا يزال التحسن غير متوازن من حيث الجودة، حيث تظل نسبة الفنادق ذات الخمس نجوم منخفضة مقارنة ببقية الفئات. وهذا يستدعي تسريع وتيرة الاستثمار في البنية الفندقية الراقية وتطوير معايير التصنيف والجودة ويعكس الجدول الأثر الإيجابي للمخطط التوجيهي في زيادة طاقة الإيواء السياحي، لكن التحدي الرئيسي يبقى في تحقيق التوازن بين الكم والنوع. وهذا يتطلب مزيدا من الجهود في تأهيل الموارد البشرية، وتعزيز الرقابة على الجودة، وتحفيز الاستثمار الخاص.

الشكل رقم(03): طاقات الإيواء حسب درجة التصنيف (2012-2023)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

2.3. واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر: استنادا إلى بيانات وزارة السياحة والصناعة التقليدية، يمكن تصنيف وضعية المشاريع السياحية خلال الفترة 2015-2023 إلى عدة فئات: مشاريع قيد الإنجاز، مشاريع متوقفة، مشاريع لم تُبأشَر بعد، وأخرى تم إنجازها. ويعرض الجدول أدناه التوزيع التفصيلي لهذه المشاريع حسب وضعيتها.

الجدول رقم (17): وضعية المشاريع السياحية لسنوات 2015-2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
674	701	747	804	889	799	764	584	504	385	377	405	مشاريع قيد الإنجاز
455	427	342	308	239	181	147	119	101	104	129	122	مشاريع متوقفة
1017	1342	1385	1380	1220	1163	928	793	607	296	143	130	مشاريع لم تنطلق
89	92	111	87	107	67	107	106	58	76	21		المشاريع المنجزة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى المعطيات الرسمية الصادرة عن وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية. من خلال الجدول السابق، يمكن تصنيف المشاريع السياحية قيد الإنجاز إلى ثلاث مراحل رئيسية، تمثلت في: **المرحلة الأولى (2012-2014):** نلاحظ خلال هذه المرحلة تناقص تدريجي في المشاريع قيد الإنجاز بلغ حوالي 17% من 405 سنة 2012 إلى 385 سنة 2014 وقد يعود ذلك الركود الاقتصادي العالمي والمحلي حيث تأثرت الجزائر خلال هذه الفترة بتقلبات أسعار النفط وهو ما أدى إلى تشدد في السياسة المالية للدولة، تراجع الانفاق العمومي على البنى السياحية.

— **المرحلة الثانية (2015-2019):** خلال هذه المرحلة شهدت المشاريع قيد الإنجاز نموا مطردا من 504 مشروع سنة 2015 إلى 889 مشروع سنة 2019 وقد يعود ذلك إلى: الاستقرار النسبي في أسعار النفط، الاهتمام الحكومي المتزايد بالسياحة كبدائل اقتصادي عن المحروقات، العمل على مواصلة تنفيذ المخطط التوجيهي للسياحة من خلال إنشاء مناطق توسع سياحي.

— **المرحلة الثالثة (2020-2023):** شهدت المشاريع قيد الإنجاز خلا هذه المرحلة تراجع تدريجي يقدر ب 16% من 889 سنة 2019 إلى 674 سنة 2023 وقد يعزى ذلك إلى: تأثير جائحة كوفيد 19 وما صاحبها من توقف أغلب المشاريع بسبب الحجز الصحي بالإضافة إلى إعادة توجيه الموارد المالية لمواجهة الأزمة الصحية، ورغم التعافي من الجائحة إلا أن الانعكاسات السلبية لها ما زالت بارزة وهو ما ترجمته الأرقام من التراجع التدريجي من 747 مشروع سنة 2021 إلى 674 مشروع سنة 2023.

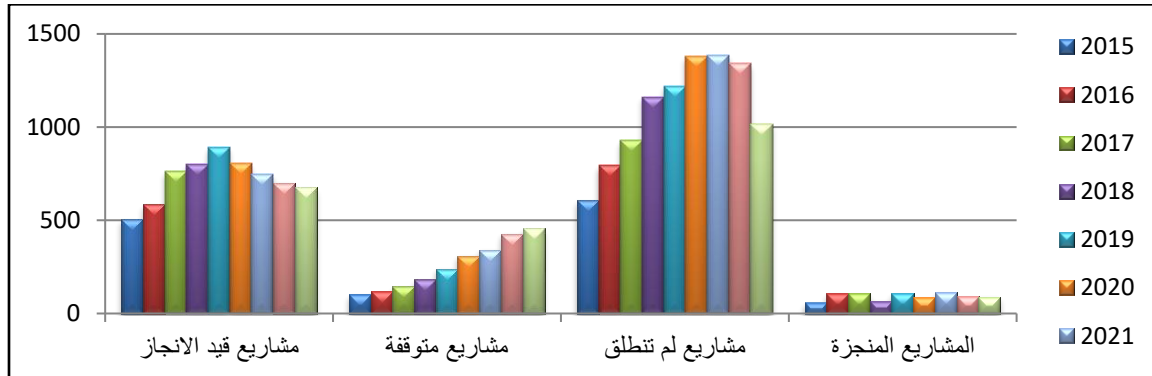
وبإجراء مقارنة بين المشاريع قيد الإنجاز مع المشاريع المنجزة نلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع في المشاريع قيد الإنجاز (889 مشروع سنة 2019) إلا أن النسبة الإنجاز الفعلي ضعيفة ولا تتجاوز 15% وقد يعود سبب ذلك إلى ضعف المتابعة في مراقبة نسبة تقدم المشاريع، تأخر في تسليم الأوعية العقارية أو نزاعات قانونية حولها، صعوبة الحصول على القروض البنكية، البيروقراطية الإدارية، أسباب ظرفية مثل جائحة كوفيد-19.

أما بالنسبة للمشاريع السياحية المتوقفة فنلاحظ ارتفاعا من 122 سنة 2012 إلى 455 سنة 2023 وهو ما يمثل زيادة بنسبة تقارب 273% وقد يعود ذلك إلى: أسباب مالية، أسباب إدارية (تعقيدات الإجراءات الإدارية وتأخر إصدار الرخص)

وبالنسبة للمشاريع التي لم تنطلق بعد فنلاحظ ارتفاع مستمر قدر سنة 2012 بـ 130 مشروع ليصل سنة 2022 بـ 1342 مشروع مع تسجيل تناقص طفيف سنة 2023 وقد يعود سبب ذلك إلى: صعوبات تهيئة العقار أو تسوية وضعيته القانونية، انسحاب بعض المستثمرين بسبب صعوبات في التمويل، تغير في الخطط الاستثمارية،

ورغم الجهود المبذولة فإن استمرار تسجيل أعداد كبيرة من المشاريع التي لم تنطلق يمثل اهدارا للفرص الاستثمارية ويظهر الحاجة الملحة الى: تحسين مناخ الاستثمار، تحفيز المستثمرين، تسهيل الإجراءات. والشكل التالي يوضح ذلك وضعية المشاريع السياحية:

الشكل رقم (04): وضعية المشاريع السياحية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

3.3. تقييم تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر أفاق 2030 خلال المدى المتوسط:

ينفذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في أفق 2030 وفق مقارنة زمنية تدرجية، تركز على ثلاث مراحل رئيسية: المدى القصير، المدى المتوسط، وال المدى الطويل. وتعد مرحلة المدى المتوسط محطة محورية لتقييم مدى التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وذلك بعد الانطلاقة الأولية للبرامج والمشاريع خلال المدى القصير، وفي هذا الإطار سيتم مقارنة الأهداف المسطرة لهذه المرحلة بما تم تحقيقه فعلياً على أرض الواقع، في سبيل الوقوف على مستوى نجاعة التنفيذ ورصد الفجوات المحتملة بين التخطيط والممارسة.

الجدول رقم(18): المؤشرات السياحية خلال الفترة (2015 – 2018)

السنوات	المؤشرات السياحية المسطرة لسنة 2015	المؤشرات السياحية المحققة لسنة 2015	المؤشرات السياحية المحققة وفق الأهداف المسطرة 2018
عدد السياح	2.5 مليون سائح	1.709.994	2.657.113
عدد الأسرة	75.000 عالي الجودة	102.244	119.155
المساهمة في الناتج المحلي	3 %	1.3 %	1.7 %
الإيرادات	1500 الى 2000 مليون دولار	304 مليون دولار	168 مليون دولار
مناصب التشغيل	400.000 مباشر وغير مباشر	265.000 مباشر وغير مباشر	308.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة السياحة

يعرض الجدول مقارنة بين المؤشرات السياحية المستهدفة لعام 2015 وما تم تحقيقه فعلياً في نفس العام، مما يبرز الفجوة الواضحة بين التوقعات والنتائج. بالنسبة لعدد السياح، كان الهدف هو جذب 2.5 مليون سائح، لكن العدد الفعلي لم يتجاوز 1.7 مليون سائح، مما يمثل حوالي 68% من الهدف المحدد. وهذا يدل على التحديات التي تواجه استقطاب السياح على الرغم من الجهود المبذولة. من ناحية أخرى، حقق عدد الأسرة السياحية نجاحاً ملحوظاً، حيث تجاوز الهدف المخطط (75,000 سرير) بنسبة انجاز تفوق 136% ليصل إلى 102,244 سرير وهو ما يعكس تطوراً ملحوظاً في البنية التحتية الفندقية. أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت المساهمة المتوقعة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 3%، لكن ما تحقق لم يتجاوز 1.3%، وهو ما يمثل أقل من نصف النسبة المستهدفة، مما يعكس ضعف الأثر الاقتصادي للقطاع السياحي، كما لم تتجاوز الإيرادات السياحية 304 مليون

دولار، في حين كان المخطط يتراوح بين 1500 و2000 مليون دولار، مما يدل على تراجع في جودة السياحة أو في نوعية الزوار المستهدفين. أما بالنسبة لفرص العمل، فقد تم تحقيق 265,000 منصب، أي بنسبة تقارب 66%، مما يبرز محدودية تأثير السياحة في خلق فرص العمل. بشكل عام، يعكس الجدول نجاحًا في توسيع البنية التحتية، لكنه يكشف عن قصور في تحقيق الأهداف النوعية والاقتصادية، مما يستدعي مراجعة شاملة لاستراتيجيات الجذب السياحي وجودة الخدمات المقدمة، كما تشير المؤشرات السياحية إلى أن الأهداف المحددة للمدى المتوسط، التي كان من المقرر تحقيقها في عام 2015، لم تتحقق في الوقت المحدد، بل تأجلت إلى عام 2018.

وهذا التأخر يعكس وجود فجوة زمنية بين التخطيط والتنفيذ، سواء بسبب صعوبات ميدانية، أو ضعف في التنفيذ العملي للاستراتيجيات المعتمدة. فمثلاً، عدد السياح كان الهدف أن يصل إلى 2.5 مليون في 2015، لكن ما تحقق فعلياً لم يتجاوز 1.7 مليون. ولم يتم بلوغ هذا الهدف إلا بعد ثلاث سنوات، في 2018، حيث تم تسجيل أكثر من 2.6 مليون سائح، أي أن الهدف تحقق ولكن بتأخير خارج الأجل المتوسط المحدد. ونفس الأمر ينطبق على عدد الأسرة السياحية ومناصب الشغل، التي لم تحقق في 2015 بل تطلّب الأمر امتداداً زمنياً إضافياً لبلوغ النسب المستهدفة. بالتالي، يمكن القول إن مؤشرات المدى المتوسط التي كانت مبرمجة لسنة 2015 لم تتحقق فعلياً إلا مع نهاية 2018، مما يجعل من الضروري استخلاص الدروس والتأكيد على أهمية الالتزام بالأجندة الزمنية في تنفيذ مراحل الاستراتيجية، خاصة وأننا نتجه نحو المدى الطويل الذي ينتهي في أفق 2030، والذي يتطلب استباق العراقيل المحتملة لضمان عدم تكرار التأخير.

4.3. تنافسية القطاع السياحي: يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريراً دورياً بعنوان "مؤشر تنافسية السياحة والسفر"، يهدف إلى تقييم مدى كفاءة وفعالية السياسات والبنى التحتية التي تدعم تطوير القطاع السياحي في عدد كبير من دول العالم وتقاس تنافسية السياحة بمجموعة من المؤشرات الأساسية، من أبرزها: (World Economic Forum, 2019, p. 11)

1.4.3. الإطار القانوني والتنظيمي للسياحة والسفر في الجزائر: يعد الإطار القانوني والتنظيمي أحد الدعائم الأساسية للنشاط السياحي في الجزائر، حيث يتم تقييمه وفق مجموعة من المؤشرات التي تعكس قدرة الدولة على توفير بيئة تشريعية وإدارية جاذبة ومحفزة للاستثمار. ويتضمن ذلك مرونة الإجراءات الإدارية وسهولة الحصول على التأشيرات وإطلاق المشاريع السياحية، إضافة إلى التزام الجهات المعنية بتطبيق سياسات تحافظ على البيئة وتضمن استدامة الموارد الطبيعية. كما يشمل هذا الإطار ضمان مستويات عالية من الأمن والسلامة، خاصة فيما يتعلق بحوادث المرور والمخاطر الأمنية، فضلاً عن كفاءة المنظومة الصحية في توفير خدمات العلاج والمياه الصالحة للشرب. ويُؤخذ في الاعتبار أيضاً حجم الإنفاق الحكومي المخصص لدعم القطاع، ومشاركة الدولة في المعارض والفعاليات السياحية الدولية.

2.4.3. جاهزية البنية التحتية وبيئة الأعمال: يمثل مؤشر جاهزية البنية التحتية وبيئة الأعمال أحد العوامل المحورية في دعم القطاع السياحي، إذ يقيس مدى قدرة المرافق العامة والخاصة على استقبال السياح وتيسير تنقلهم داخل الوجهة السياحية. ويشمل ذلك كفاءة شبكات النقل البري والجوي، وتوافر المنشآت والخدمات السياحية مثل الفنادق والمطاعم والمرافق الترفيهية، إضافة إلى جودة خدمات الاتصالات وسرعة تدفق المعلومات. كما يأخذ هذا المؤشر في الحسبان مستوى تنافسية الأسعار ونوعية الخدمات المقدمة في السوق المحلية.

3.4.3. استثمار الموارد البشرية والمقومات الثقافية والطبيعية: يشكل هذا المحور أحد الركائز الأساسية في تعزيز تنافسية الوجهة السياحية، إذ يعكس قدرة الدولة على توظيف واستثمار مواردها البشرية والثقافية والطبيعية بشكل فعال. ويتم قياس ذلك من خلال مستوى التأهيل والتدريب الذي تحظى به الكوادر العاملة في القطاع، إضافة إلى المؤهلات الأكاديمية والخبرات العملية للعاملين في المجال السياحي. كما يُؤخذ في الاعتبار ما تمتلكه الدولة من مواقع ثقافية وطبيعية ذات أهمية وقيمة عالمية، ومدى إدماج هذه المقومات في الاستراتيجيات والسياسات السياحية الوطنية، مع العمل على الترويج لها محليا ودوليا.

الجدول رقم (19): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات التنافسية لقطاع السياحة والسفر

2019	2017	2015	2013	2011	
الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	
140/116	136/118	141/123	140/132	139/113	
	/	/	134	112	معياري الإطار التنظيمي
	/	/	133	118	- السياسات والقواعد التنظيمية
118	106	139	136	120	- بيئة القطاع السياحة والسفر
53	81	95	132	95	- السلامة والأمن
76	89	84	90	84	- الصحة العامة
	131	/	140	130	- مكانة السفر والسياحة
102	/	109	103	91	- الموارد البشرية
89	96	105	115	107	- البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات
115	110	133	126	110	معياري البنية التحتية وبيئة الأعمال
99	100	113	115	103	- البنى التحتية للنقل الجوي
90	105	105	126	105	- البنى التحتية للنقل البري
138	131	138	131	122	- البنى التحتية للخدمات السياحية
					معياري التمكين
08	4	10	28	35	- تنافسية الأسعار في القطاع
139	/	137		/	الانفتاح العالمي
132	131	139	140	130	أولوية السفر والسياحة
133	106	113	136	120	الاستدامة البيئية
90	112	90	123	116	معياري الموارد البشرية والثقافية والطبيعية
/	/	/	137	129	- فهم السياحة الوطنية
126	124	127	121	99	- الموارد الطبيعية
51	53	50	74	72	- الموارد الثقافية

المصدر: تقرير تنافسية السفر والسياح لسنوات 2019-2017-2015-2013-2011

يظهر الجدول رقم (19) تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية لقطاع السياحة والسفر بين سنوات 2011 و2019، حيث تحسن الترتيب العام من المرتبة 132 في سنة 2013 إلى المرتبة 116 في سنة 2019، ما يعكس تحسنا تدريجيا في أداء القطاع السياحي. ويُعزى هذا التحسن جزئيا إلى بعض الإجراءات المتخذة ضمن المخطط التوجيهي السياحي آفاق 2030، خصوصا في مؤشرات مثل الأمن والسلامة والبنية التحتية للنقل، بالإضافة إلى

تحسن واضح في مؤشر التنافسية السعرية. غير أن التحليل يُظهر كذلك استمرار نقاط الضعف الهيكلية، خاصة في مجال الخدمات السياحية، الذي حافظ على ترتيب متأخر (138 في 2019)، وكذلك في ضعف توظيف تكنولوجيا المعلومات والترويج السياحي. كما لم تسجل مؤشرات مثل أولوية السياحة في السياسات الحكومية تحسنا يذكر، ما يعكس محدودية التكامل بين السياحة وبقية القطاعات التنموية. عليه، يمكن القول إن فعالية المخطط التوجيهي السياحي 2030 ما تزال جزئية، وتحتاج إلى تسريع وتيرة الإصلاحات، خاصة في مجالات جودة الخدمات، التسويق الرقمي، وتحديث التشريعات لضمان تنافسية أفضل للوجهة السياحية الجزائرية.

4. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها والمتعلقة بتقييم واقع الاستثمار السياحي في الجزائر في ضوء المخطط التوجيهي للهيئة السياحية 2030، اتضح لنا أن الاستثمار السياحي يعد أحد المحاور الجوهرية ضمن هذا المخطط، والذي يعول عليه بشكل كبير في توسيع العرض السياحي وتحسين نوعيته، من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو إنجاز منشآت الإيواء، والهياكل الترفيهية، وتثمين المواقع السياحية والثقافية، مع الحرص على تحقيق توزيع جغرافي متوازن يراعي خصوصيات كل منطقة، وذلك من خلال تهيئة مناخ استثماري محفّز عن طريق تحديث الإطار القانوني والتنظيمي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو مشاريع ذات مردودية اقتصادية واجتماعية، قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- رغم الدور الاقتصادي والاجتماعي الكبير لقطاع السياحة إلا تنافسية هذا القطاع مازالت دون المستوى المطلوب حيث حصلت الجزائر على الترتيب (140/116 سنة 2019) في مجال تنافسية القطاع السياحي على المستوى العالمي.
- توزع الاستثمارات السياحية بشكل غير متوازن على المناطق السياحية، وبشكل لا يتناسب مع تنوع المنتجات السياحية وهذا يعكس قصورا في التخطيط الإقليمي للاستثمار السياحي ويسهم في نفس الوقت في اتساع الفجوة بين معدل تطور الاستثمارات السياحية ومعدل زيادة التدفق السياحي.
- تعتبر مشكلة العقار السياحي والتعقيدات الإدارية وإشكالية التمويل من أكبر التحديات التي تعرقل الاستثمارات السياحية وهو ما يفوت الفرصة للنهوض بالقطاع السياحي والرفع من مساهمته في الناتج الوطني.
- عدم كفاية الترويج السياحي الدولي بالرغم من امتلاك الجزائر لمقومات طبيعية وثقافية متميزة.
- تأخر كبير في إنجاز المشاريع الموجهة للقطاع السياحي وتجاوز الأجال المحددة وبالتالي نقص في الهياكل والمنشآت السياحية التي تلبى الطلب السياحي المحلي والدولي وهو ما أدى الى عدم تحقيق الأهداف المسطرة في المدى المتوسط.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- الاستفادة من تجارب السياحة للدول المجاورة مع مراعاة الظروف المتاحة للاقتصاد الجزائري.
- تحقيق التوازن الجغرافي في توزيع الاستثمارات لضمان تنمية سياحية تشمل كل ربوع الوطن وخاصة الجنوب الكبير.
- ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص لضمان تنفيذ ناجح للاستثمارات السياحية.

- إطلاق حملات ترويجية دولية مدروسة تركز على التميز السياحي للجزائر.
- تعزيز جهود الترويج السياحي الوطني والدولي من خلال حملات تسويقية رقمية تقوي صورة الوجهة الجزائرية.
- تحسين الخدمات السياحية الملائمة لتوقعات وأذواق السياح.
- تشجيع وترويج السياحة الصحراوية كمنتج سياحي تتمتع فيه الجزائر بمزايا تنافسية في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- الاهتمام بالاستثمار في المورد البشري إلى جانب الاستثمارات المادية من خلال تدريب وتأطير المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة. (2008a). المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 – الكتاب رقم 01: التشخيص: تدقيق السياحة في الجزائر. الجزائر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة.
- وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة. (2008b). المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030: الكتاب رقم 02، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمس وبرامج أعمال السياحة ذات الأولوية. الجزائر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة.
- وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة. (2008c). المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030: الكتاب رقم 03 – الأقطاب السياحية السبعة للتميز (POT). الجزائر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة.
- سعيداني رشيد. (2017). أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، (2)3.
- زرقين عبود، و حابس أمال. (2017). الاستثمار السياحي في الجزائر واقع وآفاق-دراسة تحليلية 2008-2016. مجلة الحقيقة، 16(43).
- الطيب داودي، و علي مسكين. (2017). الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل. الملتقى الدولي حول الاستثمار السياحي في الجزائر ودره في تحقيق التنمية المستدامة. المركز الجامعي تيبازة-الجزائر.
- المديرية العامة للضرائب. (01 جوان، 2025). الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب. تم الاسترداد من <https://www.mfdgi.gov.dz>
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (25 جوان، 2025). الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تم الاسترداد من <http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprisesjhvdo>

المراجع باللغة الأجنبية:

- Chris, C., John, F., & Alan, F. (2008). *Tourism: Principles and Practice (4th ed)*. Pearson Education Limited.
- James, E. (1997). *Tourism: Politics and Public Sector Management*. London: Routledge.
- Mathieson, A., & Wall, G. (1982). *Tourism: Economic, Physical, and Social Impacts*. London & New York: Longman.
- World Economic Forum. (2019). *The travel & tourism competitiveness report 2019: Travel and tourism at a tipping point*. World Economic Forum. Retrieved from <https://www.weforum.org/reports/the-travel-tourism-competitiveness-report-2019>
- World Tourism Organization (UNWTO). (1995). *Recommendations on Tourism Statistics*. Madrid: World Tourism Organization.